تقرير عن تأثير أزمة كورونا على النساء اقتصاديا

هذا التقرير ضمن فاعليات حملة "حقي ناقص" التي تطلقها حركة "بنت النيل" بالتزامن مع يوم المرأة المصرية ١٦ مارس لعام ٢٠٢١

مقدمة:

في إطار عمل حركة بنت النيل علي مدي تأثير أزمة فيروس كورونا علي النساء في القطاع الأقتصادي وبالأخص في القطاعات الحره، وذلك ضمن فاعليات حملة " حقي ناقص" التي أطلقتها حركة بنت النيل من خلال استطلاع رأي بالتزامن مع بالتزامن مع يوم المرأة المصرية ١٦ مارس لعام ٢٠٢١.

"يدرك مؤيدو النسوية الذين يعرفون آثار النظام (الأبوي الذكوري) أننا جميعاً في المركب نفسه، ونواجه مخاطر النظام (الأبوي الذكوري) نفسها، وأن قمع المرأة أمر عالمي" د.نوال السعداوي.
حيث أصبح بإمكان النساء الآن إيجاد منصات تستطيع التعبير من خلالها عن مشاكلهن وقضاياهن، وبتضامننا سويا، نستطيع كنساء أن نشكل قوة ذات تأثير كبير يسلط الضوء على همومنا في مصر والعالم العربي، في مجتمعات أبوية ذكورية تحد من حرية النساء وتسلبهن حقوقهن على كافة الأصعدة، بتضامن النساء في كافة العصور حصلن على مكتسبات نعيش اليوم في أثرها.

نشهد حاليا موجات نسوية حديثة توّظف جيدا التكنولوجيا الرقمية عبر منصات التواصل الاجتماعي لتحقيق أكبر قدر من المكتسبات للنساء ولتنسف مقولة "المرأة عدو المرأة" التي ترددها الألسنة الذكورية لتخلق كراهية بين النساء بدلا من خلق الدعم.

تتشعب أنواع الظلم الواقع على المرأة، ما بين عنف جسدي وآخر نفسي، هناك نوع آخر لا يقل اهتمامًا وتأثيرًا كالنوعين السابقين، هو العنف الاقتصادي والذي يحرم المرأة أن تنال حقوقها الاقتصادية مساواة بالرجل، الذي يتمتع بامتيازات مضاعفة في ظل مجتمع أبوي ذكوري، يعطي الرجل الأولوية الاقتصادية والهيمنة الاجتماعية، ما يجعل المرأة الحلقة الأضعف اقتصاديا في المنظومة المجتمعية.

وفي ظل أزمة كورونا وبما ان هناك نساء معيلات تعول أسر وفتيات مستقلات مادياً يتحملن مسئوليتهن بشكل كامل، نعلم أن الأزمة قد اثرت علي كافة الفئات علي مستوي العالم ، ولكن جاء التأثير مضاعف علي فئة النساء والشابات، ومن هنا أطلقت بنت النيل هذه الورقة والتي تنقسم إلي ثلاث محاور المحور الأول يوضح العنف الاقتصادي وتأثيرة علي المرأة في مصر من الجانب الأقتصادي بالتحديد خلال أزمة كورونا وسنوضح كيف تعامل المجتمع الدولي من خلال حزمة قرارات واجراءات بشأن أوضاع النساء أثناء أزمة كورونا، والمحور الثاني سيوضح عينة الرصد التي قامت حركة بنت النيل بالعمل عليها من خلال الاستبيان، واخيراً المحور الثالث شهادات الشابات والنساء المتضررات اقتصادياً والانتهاكات التي تعرضن لها في قانون العمل.

ويعتبر الحق في العمل أول الحقوق التي يقرها " العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، فبعد الجزء الثاني الذي يتناول تحديد الإطار العام لالتزامات الدول الاطراف في العهد والتي من بينهم" مصر" يبدأ الجزء الثالث من العهد والذي يتناول حقوق محددة، بالحق في العمل (المادة٦) والمادة (٧) بالاجر المنصف وظروف عمل سليمة والتساوي بين الجميع وتحديد ساعات العمل والاجازات وغيرها، والمادة (٢٣) من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان" لكل شخص حق في العمل وفي حرية اختيار عمله، وفي شروط عمل عادلة ومرضية، وفي الحماية من البطالة"، وتنص المادة (٢١) من اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن سياسة العمالة، علي واجب الدول الاطراف علي العمل علي " توفير فرص عمل لجميع المحتاجين للعمل والباحثين عنه"، ومن مبادئ منظمة العمل الدولية تحقيق المساواة بين الجنسين في الفرص والمعاملة علي نحو فعال، التعليم الفعال، احترام حقوق العمال الاساسية، حد ادني كافي للاجور، والسلامة والصحة في العمل وغيرها.
وبحسب تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية، فإنه من المتوقع أن يشهد العالم تقليصا في الوظائف لنحو ٢٠٠ مليون من الموظفين بدوام كامل في الفترة من أبريل وحتي يوليو ٢٠٢٠، خاصة بعد فرض إجراءات الاغلاق الكامل أو الجزئي في العديد من الدول.

المحور الاول: العنف الاقتصادي وتأثيره على المرأة:

يتزايد العنف ضد النساء في أوقات الأزمات الاقتصادية وما يترتب عليها من تبعات وشعور بانعدام الأمن الاقتصادي، وهي العلاقة التي بدت بوضوح خلال الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٩ والكوارث الطبيعية مثل زلزال كرايستشيرش. وقد كشف مسح أجري في مايو ٢٠٠٩ تضمن أكثر من ٦٠٠ ملجأ للعنف المنزلي في الولايات المتحدة، أن ٧٥٪ أبلغوا عن زيادة في النساء اللواتي يطلبن المساعدة منذ سبتمبر ٢٠٠٨، أي تزامناً مع بداية الشعور بالانكماش الاقتصادي. وخلال الانهيار المالي في اليونان، أبلغت الشرطة اليونانية عن زيادة بنسبة ٥٣.٩٪ في العنف العائلي في عام ٢٠١١[1].

ووفقا لـ "ويكي جندر" العنف الاقتصادي أو ا=Economic Abuse[2] ، هو شكل من أشكال العنف الزوجي، حيث يتحكم الزوج أو الشريك الحميم في قدرة زوجته أو شريكته على الوصول إلى الموارد الاقتصادية، مما يترتب عليه عدم قدرة الزوجة على دعم نفسها ماديًا، وتُضطر إلى أن تكون تابعة اقتصاديًا للمعيل ويقتصر عملها على القيام بأعمال المنزل مجاناً. ويتضمن العنف الاقتصادي حرمان الزوجة أو الشريكة من إمكانية حصولها على المال في الحاضر أو المستقبل، عن طريق منعها من الحصول على التعليم أو العمل.

ويُعرف أيضا العنف الاقتصادي انه التسبب أو محاولة التسبب في جعل شخص تابعاً (أو معتمداً على) شخص آخر، عن طريق التحكم في قدر حصوله/ها علي الموارد والأنشطة الاقتصادية

---

*١: كورونا تقهر المرأة.. دراسة حديثة تؤكد تصاعد العنف ضد النساء بسبب "كوفيد ١٩" – اليوم السابع:
https://www.youm7.com/story/2020/5/7/%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D8%AA%D9%82%D9%87%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB%D8%A9-%D8%AA%D8%A4%D9%83%D8%AF-%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81-%D8%B6%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1/4761553

*٢: تعريف ويكي جندر للعنف الاقتصادي ضد المرأة:
https://genderiyya.xyz/wiki/%D8%B9%D9%86%D9%81_%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A#cite_note-2

وفي ظل ظروف استثنائية يشهدها العالم في عام ٢٠٢٠، وهو تفشي وباء فيروس كورونا المستجد – كوفيد –١٩ الذي أغلق العالم، زادت وتيرة العنف الواقع على المرأة، وزادت أعباء النساء الاقتصادية، إذ تعرضت نسبة منهن إلى تخفيض رواتبهن أو الاقصاء نهائيا من العمل وأضرار اقتصادية أخرى نتيجة تفشي الوباء ونحن إذ محظوظون أننا نشهد وباءا عالميا في أوقات يسهل خلالها تدوين الأضرار الواقعة على النساء وتحليلها بحثيا وهو ما حاولنا تسليط الضوء عليه من خلال هذه الورقة ، عبر استبيان "استمارة إليكترونية"، نقلت خلالها ١٧ امرأة في سن العمل قصص تعرضهن لعنف اقتصادي خلال جائحة كورونا.

وأوضحت نتائج تعداد مصر عام ٢٠١٧ أن ثلث الاسر المصرية تعولها النساء/ مما يعني أن هناك ٣.٣ مليون أسرة مسئول عن إعاشتها إمرأة، كان ذلك في التقرير الصادر قبل ٣ أعوام، بالتأكيد قد زادت النسبة حاليا، ورغم زيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة، غير أنها لا تمثل سوى ربع قوة العمل نحو ٢٤.٢%.
وذكرت إحصائية لمركز المعلومات فى مارس ٢٠١٩، أن ٨٧.٩% من السيدات المعيلات في مصر أرامل، نسبة كبيرة منهن لا يكفي دخلهن الأسرة ما ترتب عليه خروج بعض الأبناء من التعليم نتيجة قلة الدخل. وأضاف التقرير، أنه من المشكلات أيضا عدم استطاعة السيدات المعيلات الإنفاق على صحتهن، وعدم وجود دخل كاف لهن، وأخيرا سكن بعضهن في أماكن لا توجد بها خدمات أساسية مثل المياه والصرف ما يصعب من مسئولياتهن[٤٣] .

لذلك فإن النساء هن الحلقة الأكثر تأثرا اقتصاديا بجائحة كورونا، خاصة هؤلاء غير المسجلات في القطاع الحكومي، بمعنى هؤلاء الخاضعات لقوانين العمل الحر، وهن ما سنعرض تفاصيل الضرر الاقتصادي الذي تعرضن لهمن خلال الورقة.

وكما قدمت مصر في بداية الجائحة مجموعات من القرارات الداعمة للمرأة، حيث أشار تقرير أممي أن مصر اتخذت ٢١ إجراءً لمساندة المرأة وفقاً لمعايير رصد هيئة الأمم المتحدة، وهو أعلى عدد من التدابير التي اتُخِذَت في الشرق الأوسط منذ بدء الأزمة.

---

*٣ : تقرير الإحصاء عن تعداد النساء
http://alahalygate.com/?p=105136
*٤ : قرارات الحكومة المصرية إبان جائحة كورونا:جريدة الأهرام
https://genderiyya.http://gate.ahram.org.eg/News/2404093.aspx

وأضاف التقرير أن مصر هي الأولى في منطقة الشرق الأوسط فيما يتعلق بالجهود والإجراءات التي اتخذتها لمساندة المرأة خلال جائحة "كوفيد ١٩"، وفي المجالات الثلاث المشار إليها في التقرير وهي: الحماية الاقتصادية للمرأة، والرعاية غير مدفوعة الأجر، ومناهضة العنف ضد المرأة[٥].

هناك أيضا عدد من الدول من بينهم مصر اتخذت حزمة من القرارات المتعلقة بالمرأة في ظل الجائحة مثل أمريكا، حيث أصدر مجلس النواب الأمريكي في إبريل الماضي مجموعة من القرارات لمساعدة الأسر العاملة من خلال منح الموظفين المتضررين من أزمة الفيروس نحو ما يصل إلى ١٢ أسبوعًا من الإجازة مدفوعة الأجر إذا احتاجوا للذهاب إلى الحجر الصحي أو رعاية أحد أفراد الأسرة المحجورة صحيا أو رعاية الأطفال بعد إغلاق المدارس، لكن يبقى أن هذا القرار لا ينطبق إلا على أرباب العمل الذين لديهم أقل من ٥٠٠ موظف.
ومن جانب مصر أصدر رئيس مجلس الوزراء قراراً رقم ٧١٩ لسنة ٢٠٢٠ والذي يشمل، تخفيض عدد العاملين بالدولة والعاملات ، و منح الموظفة الحامل أو التي ترعي طفلاً أو أكثر اجازة استثنائية، ومنح أجازة للعاملة التي ترعي أحد ابنائها من ذوي الاحتياجات الخاصة.
كما أصدر رئيس مجلس الوزراء قرار رقم ٧٧٦ لسنة ٢٠٢٠ بشأن صندوق اعانات الطوارئ للعمال وتشكيل لجنة العمالة المتضررة من التداعيات الاقتصادية للفيروس وتضم وزيرة التخطيط وزير القوي العاملة وزيرة التضامن ورئيسة المجلس القومي للمرأة ورئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ورئيس لجنة المقترحات والشكاوي بالمجلس القومي للاجو وعضو هيئة الرقابة الادارية.

وفي بيان صحفي وصفت تينا تشين، المديرة التنفيذية لشركة Time's Up، توفير إجازة مرضية مدفوعة الأجر للأمهات العاملات خلال الأزمة بأنه "فرصة لفتح النقاش حول التفاوتات الموجودة بين الجنسين /الأعراق والطبقات الاقتصادية"، مشيرة إلى أن "غالبية العاملين في مجال الرعاية الصحية والصحة العامة هم من النساء اللواتي يتمركزن حالياً في الخطوط الأمامية لوقف انتشار فيروس كورونا[٦].

---

*٥ : تقرير الأمم المتحدة للمرأة
https://www.masrawy.com/news/news_egypt/details/2020/10/9/1889694/-%D9%82%D9%88%D9%85%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D8%A3%D9%83%D8%AF%D8%AA-%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%A9-%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%AC%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7

*٦ : أعباء العمل المنزلي وأزمة كورونا: مدونة نحو وعي نسوي
https://feministconsciousnessrevolution.wordpress.com/2020/04/05/%d8%a3%d8%b9%d8%a8%d8%a7%d8%a1-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d9%85%d9%84-%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%86%d8%b2%d9%84%d9%8a-%d9%88%d8%a3%d8%b2%d9%85%d8%a9-%d9%83%d9%88%d8%b1%d9%88%d9%86%d8%a7

قرارات دولية لحماية النساء وقت الجائحة:

قالت كاتي راي جونز، المديرة التنفيذية للخط الساخن لبلاغات العنف المنزلي في الولايات المتحدة الأمريكية: "أزمة فايروس كورونا، المتوقّع أن تتسبب في انتكاس اقتصادي عالمي، قد تنتهي إلى إبقاء ضحايا العنف المنزلي عالقات في العلاقات المؤذية، فالتخلّص من علاقة سامّة يتطلّب ادخّار المال في سريّة، وهو ما سيصبح مستحيلا إذا فقدت الضحية وظيفتها خلال الأزمة. في ذات السياق الاقتصادي، الخدمات الاجتماعية المقدّمة لضحايا العنف ستخسر جزءا كبيرا من تمويلها بسبب الانتكاس الاقتصادي".
أما آنيتا بهاتيا – نائبة المدير التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ناشدت الحكومات إلى توفير ميزات الإجازات المدفوعة والرعاية الطبية المجانية لمساعدة النساء المعرّضات للعنف على البقاء مستقلّات ماديا عن شركائهن المعنفين[٧].

تلفت تقارير إلى أن الدول التي ترأسها وتقوم على حكوماتها نساء، كانت الأفضل والأسرع استجابة تجاه الأزمة، حيث أطلقت رئيسة وزراء أيسلندا، كاترين ياكوبسدوتير، حملة واسعة لإجراء اختبارات للكشف عن وجود الفيروس. ورغم أن عدد سكان البلد هو قرابة ٣٦٠ ألف فقط، لكن اتخذت إجراءات للحد من انتشار الفيروس، مثل منع التجمعات التي تزيد عن ٢٠ شخصاً، منذ نهاية شهر يناير، أي قبل تسجيل أول إصابة بالمرض.
وفي تايوان، التي تعتبر رسميا جزءا من الصين، أسست الرئيسة، تساي إنج ون، على نحو فوري مركزا للسيطرة على الوباء واتخذت إجراءات لاحتواء وتعقب حالات العدوي بالفيروس، كما سرعت إنتاج وسائل الحماية الشخصية مثل أقنعة الوجه.
كما اتخذت رئيسة وزراء نيوزيلندا، جاسيندا أرديرن، واحدا من أكثر المواقف صعوبة في العالم لمواجهة كوفيد١٩–، حيث فرضت إجراءات الإغلاق عندما وصل عدد الوفيات إلي ٦ حالات فقط، وفي ٢٠ أبريل كان عدد الوفيات ١٢ شخصاً [٨].

---

*٧ : العنف المنزلي في زمن كورونا: مدونة نحو وعي نسوي
https://feministconsciousnessrevolution.wordpress.com/2020/03/28/%d8%a7%d9%84%d8%b9%d9%86%d9%81-%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%86%d8%b2%d9%84%d9%8a-%d9%81%d9%8a-%d8%b2%d9%85%d9%86-%d8%a7%d9%84%d9%83%d9%88%d8%b1%d9%88%d9%86%d8%a7-%d8%b6%d8%ad%d8%a7%d9%8a%d8%a7-%d9%85%d8%ad/

*٨ : فيروس كورونا: ما سبب نجاح الدول التي تقودها نساء في مواجهة الوباء؟ بي بي سي عربي:
https://www.bbc.com/arabic/world-52370331

كما اتخذت الحكومة الألمانية حزمة قرارات لم تسبق أن اتخذتها من قبل، في جلسة ترأستها أنجيلا ميركل من بيتها، إثر اشتباه في إصابتها بفيروس كورونا [٩].

المحور الثاني: عينة رصد بنت النيل لأوضاع النساء اقتصادياً خلال أزمة كورونا في مصر

اعتمدنا خلال هذا الاستبيان، على رصد ١٧ من القصص لشابات ونساء مصريات والتي تتراوح أعمارهن ما بين ٢٤ وحتي ٤٣ عاما ويعملن في مهن حرة في القطاع الخاص، بعيدا عن حماية القطاع الحكومي، والتي تعرضن لأضرار اقتصادية جراء أزمة تفشي وباء فيروس كورونا المستجد – كوفيد –١٩ لتتنوع تلك الأضرار بدءا من الاقتطاع من الراتب وحتى الفصل التعسفي من العمل وهن بذلك يخضعن لقانون العمل [١٠].

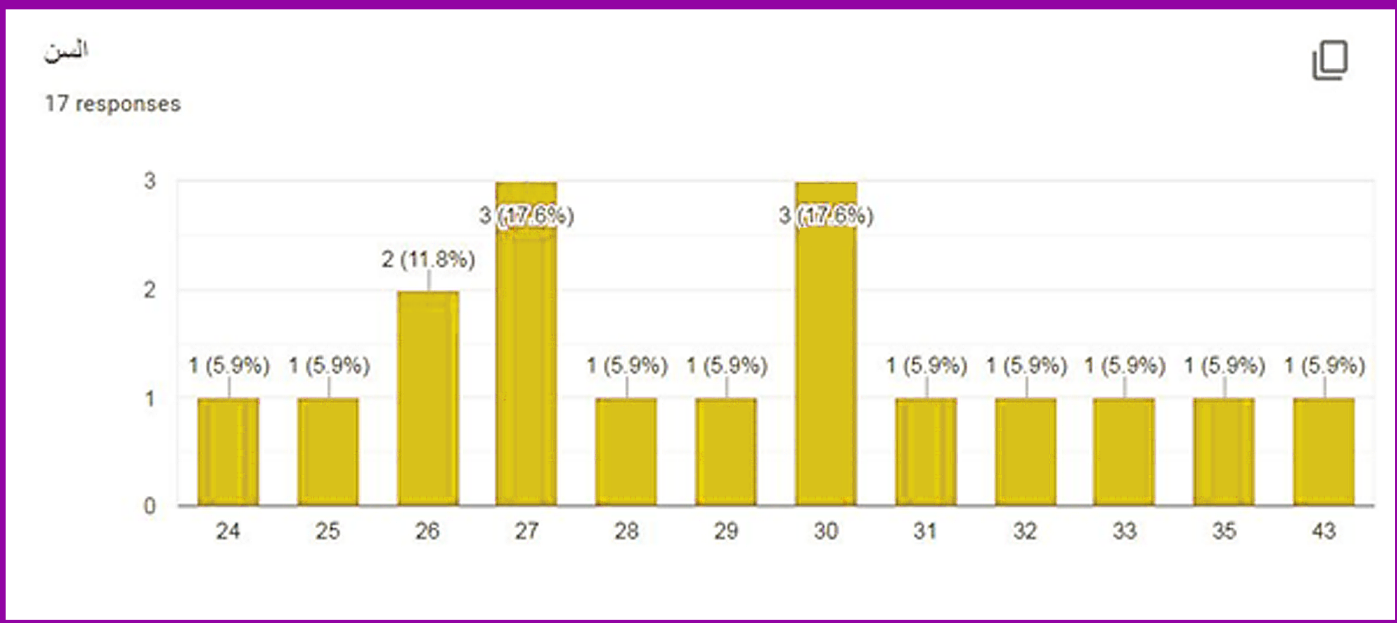

(عينة رصد توضح الفئة العمرية)

*٩: أزمة كورونا: الخسائر الاقتصادية ستكون أكبر من أي وقت مضى – دويتش فيله
https://www.dw.com/ar/%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%B3%D8%AA%D9%83%D9%88%D9%86-%D8%A3%D9%83%D8%A8%D8%B1-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D9%8A-%D9%88%D9%82%D8%AA-%D9%85%D8%B6%D9%89/a-52901751

*١٠: قانون العمل المصري:
https://www.egypt.gov.eg/arabic/laws/labour/Law_emp/F_worklaw_emp.aspx

بنت النيل
Daughter of the nile

حقي ناقص

ومن بين الـ١٧ استجابة للتقرير كانت الأعمار الأكثر تعليقا هن بين الـ٢٦ والـ٣٠ عاما، بواقع ٣ شابات في عمر الـ٢٧ بنسبة ١٧.٦% و٣ في عمر الـ٣٠ بنسبة ١٧.٦% تليها شابتان في عمر الـ٢٧ بنسبة ١١.٨% من المستجيبات للتقرير.

النطاق الجغرافي للتقرير:

شمل التقرير قصص ١٧ شابة متضررة اقتصاديا من آثار كوفيد ١٩ متركزات في محافظات مختلفة وكانت النسبة الأكبر في القاهرة الكبرى (القاهرة، الجيزة، القليوبية) ومحافظات أخرى مثل الدقهلية والغربية.

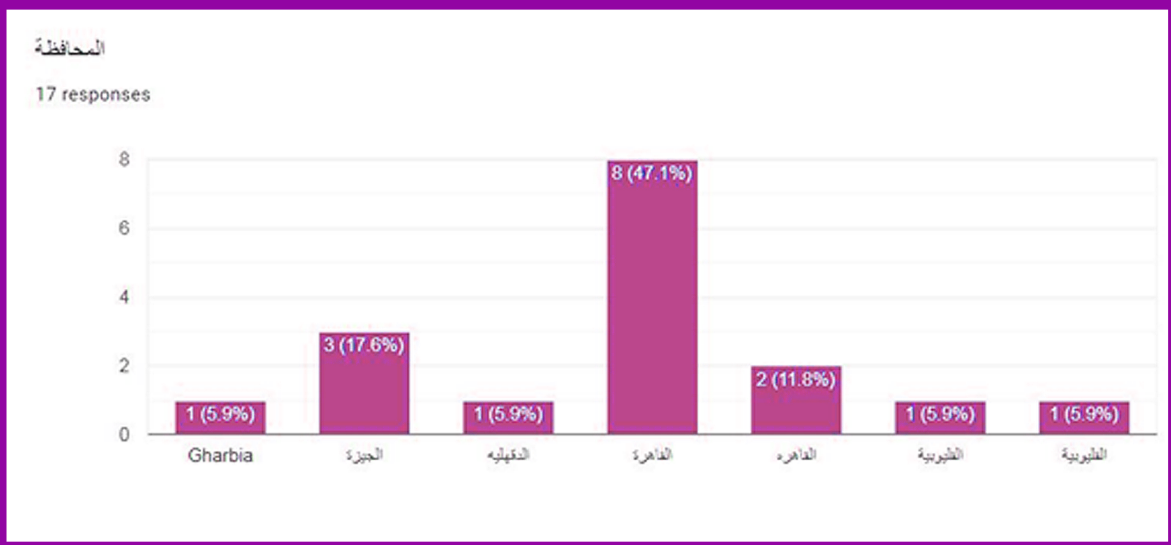

(عينة رصد توضح النطاق الجغرافي)

كانت نساء المحافظات الأكثر تضررا اقتصاديا هي محافظة القاهرة بنسبة ٥٨.٩%، تليها الجيزة بنسبة ١٧.٦%، تليها القليوبية بنسبة ١١.٨%.

القطاعات الأكثر تضرراً

انتمت جميع المستجيبات إلى التقرير، للقطاع الخاص، غير الحكومي، وكانت الفئات الأكثر تضررا هن المنتميات إلى القطاع الإعلامي (صحافة وإعلام) ثم الثقافي والطبي.

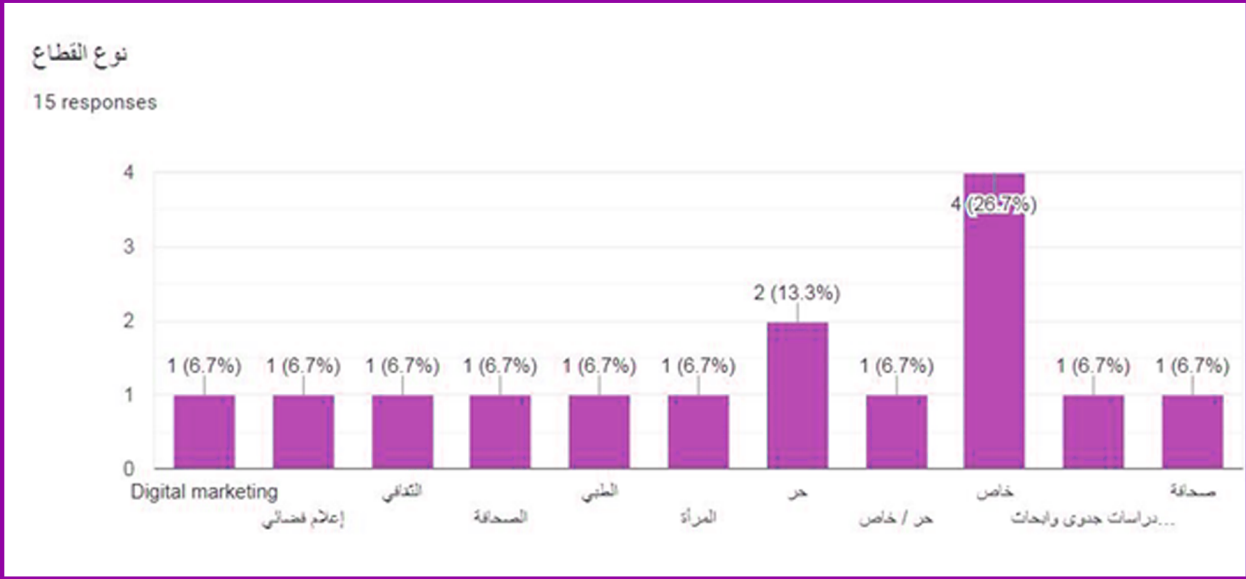

(عينة رصد توضح القطاعات الأكثر تضرراً)

المهن الأكثر تضررا

وتنوعت مهن المستجيبات للتقرير ما بين وظائف مختلفة تحت بند الصحافة والإعلام والترجمة وأخرى طبية (طبيبة) ومديرة ثقافية ومدرسة وأخرى مدربة لغة وممكيجة (ميكب آرتست). وجاءت نساء القطاع الإعلامي الأكثر تضررا بنسبة ٥٩%.

(عينة رصد توضح المهن الأكثر تضرراً)

بنت النيل
Daughter of the nile
حقي ناقص

وتعمل ٧٠% من المستجيبات للتقرير بدون عقد بينما تعمل ٢٠% فقط بعقود و ١٠% في عمل حر.

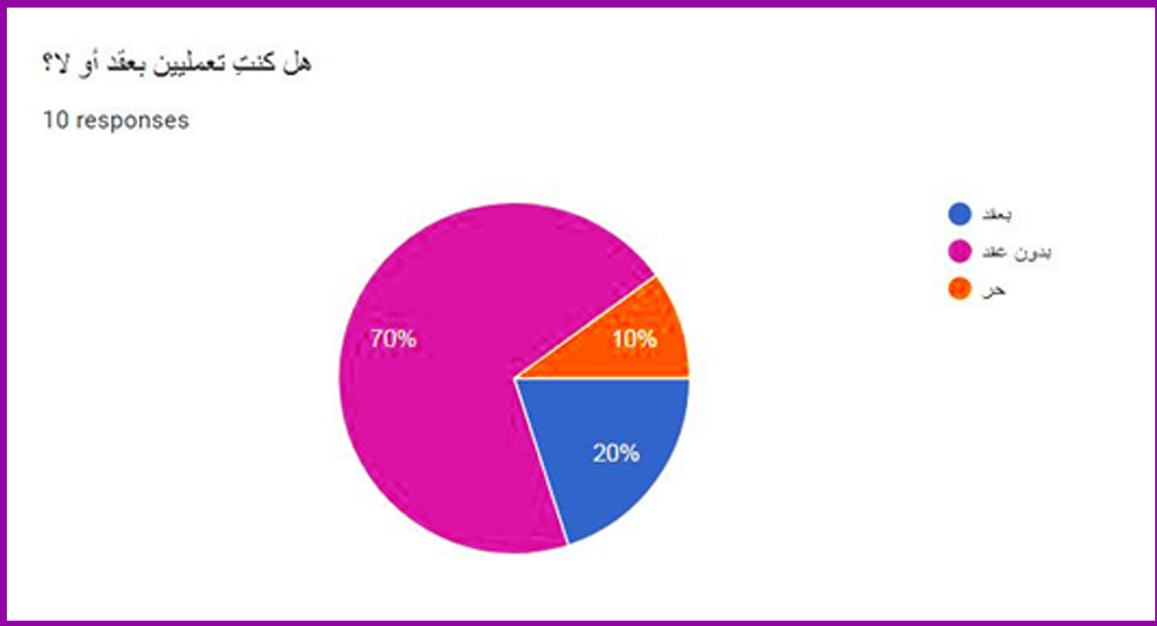

وأفادت ٩٤.١% من السيدات أنهن تعرضن لأضرار مادية بعد تفشي فيروس كورونا وبسبب الإجراءات الغلق والحظر المنزلي.

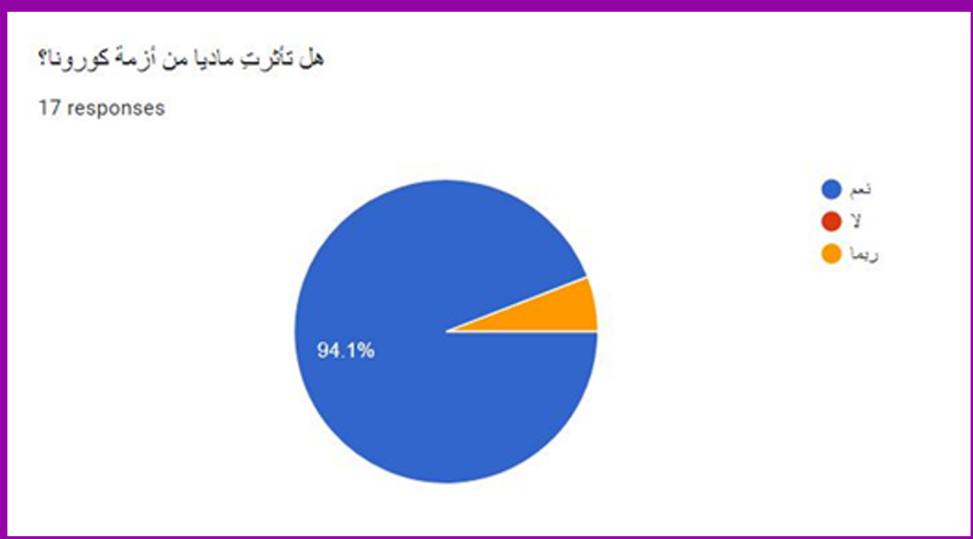

(عينة رصد توضح المهن الأضرار المادية)

حيث أكدت ٤١.٢% من الشابات أنهن تعرضن لتخفيض الراتب و٢٩.٤% (مجموع ٢٣.٥% مفصولات و٥.٩% أوقفن عن العمل) تم فصلهن من العمل، إضافة إلى شابات أخريات تعرضن لأشكال مختلفة من الضرر كالإصابة بالفيروس أو توقف الناس عن الشراء من منتجاتها.

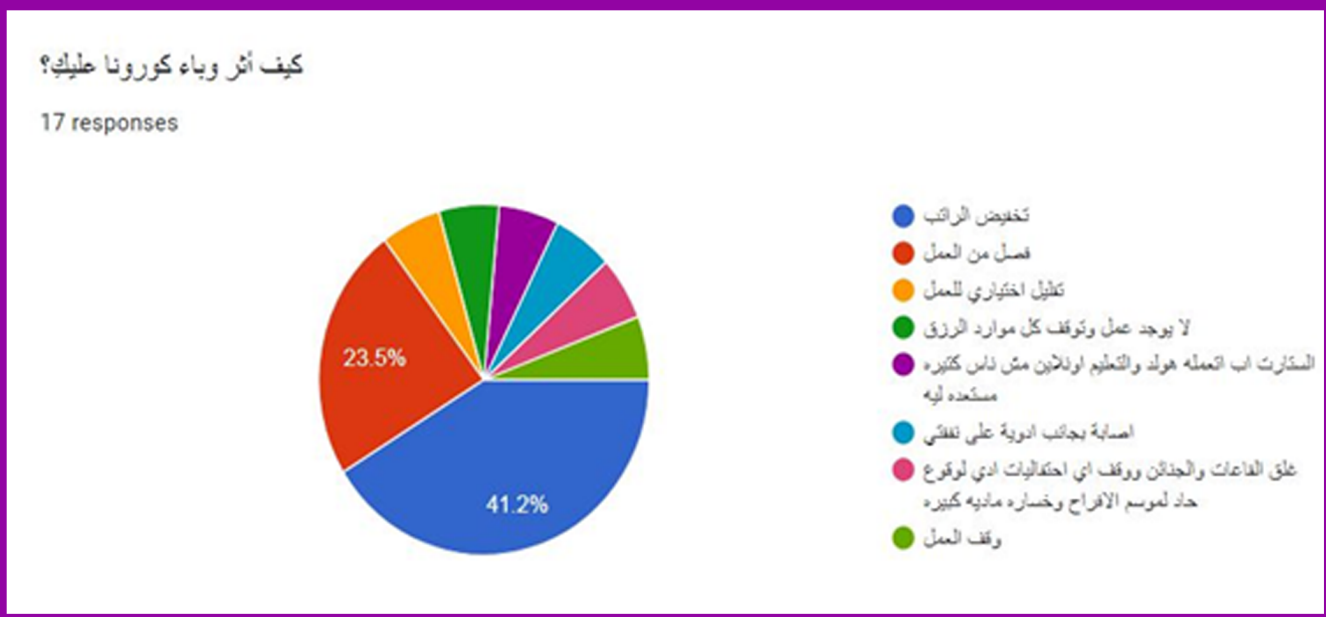

(عينة رصد توضح تأثير الأزمة عليهنً)

تأثر ساعات العمل بعد تفشي الوباء

وتعرضت ٤٧.١% من الشابات إلى تقليل في ساعات عملهن بعد تفشي الوباء، بينما زادت ساعات العمل لـ١١.٨% منهن، بالمخالفة للقرارات والتوصيات التي أوصت بها الحكومة المصرية، القطاع الخاص، كإجراءات إحترازية عقب تفشي الفيروس في مصر، مارس الماضي.
كما ظلت نسبة ٢٣.٥% من الشابات يعملن نفس عدد ساعات الدوام وهناك ٥.٩% لم تطبق عليهن التوصيات وظللن يعملن من مقر العمل خلال فترة تفشي الوباء.

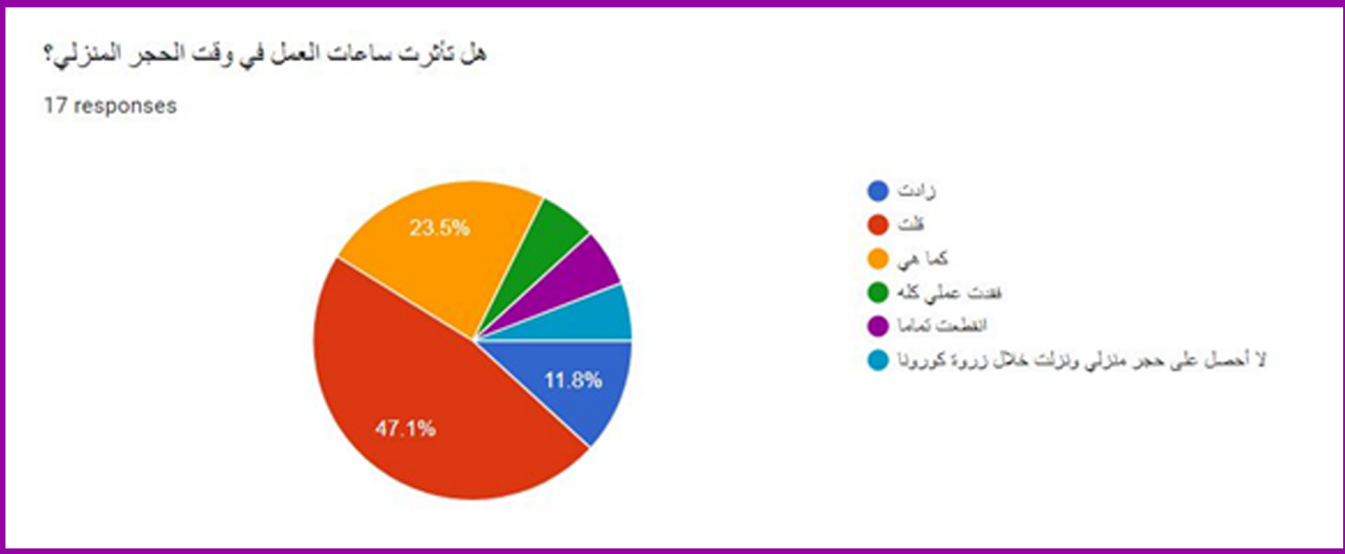

(عينة رصد توضح تأثر عدد ساعات العملً)

اللجوء للمساعدة القانونية:

ومن بين الـ١٧ شابة، هناك ١٦ واحدة بنسبة ٩٤.١% لم يلجأن إلى مساعدة قانونية عقب تضررها من أزمة انتشار الفيروس، وواحدة فقط لجأت إلى تقديم بلاغ يفيد بفصلها تعسفيا.

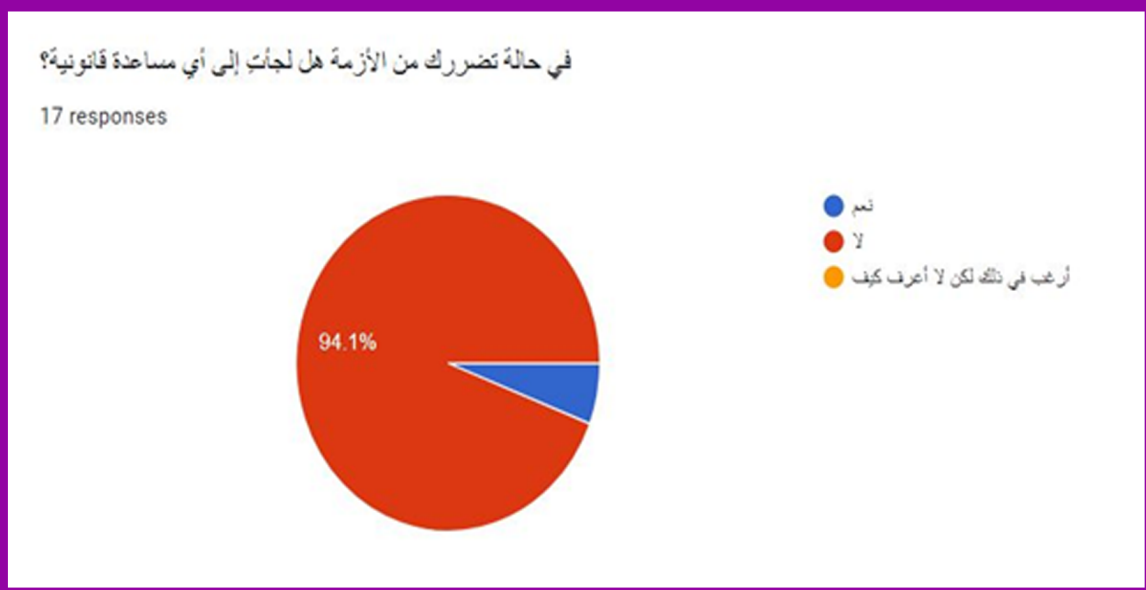

(عينة رصد توضح اللجوء للمساعدة القانونيةً)

البدائل والحلول عقب الفصل التعسفي:

وأفادت ٤ شابات أنه لم يكن أمامهن أي بدائل مادية أخرى تعوض خسارتهن لمصدر العمل، وأفادت واحدة أنها قللت مصاريفها وعن باقي العينة فصرحوا أنهن لاتزالن تبحثن عن عمل.

المحور الثالث: شهادات المتضررات اقتصاديا وانتهاكات في قانون العمل والاتفاقيات الدولية

وعن شهادات المتضررات اقتصاديا اللاتي استجبن لعينة الرصد، تنوعت تلك الحكايات لتوضح مدى الضرر الذي وقع عليهن جراء أزمة تفشي وباء كورونا المستجد.

حيث أفادت الشهادة رقم ١:

كما جاء علي لسان الشابة رقم ١ : حين تسلمت الراتب في شهر مايو الماضي ٢٠٢٠، تفاجأت بخصم ٣٠% من قيمة الراتب، وحين سألت قالوا هناك أزمة مالية بسبب كورونا وتم خفض الميزانية وقالوا شهرين ويعود الراتب كاملا وحتى الآن رغم عودتنا للداوم بشكل كامل يتم الخصم.

وطبقاً لقانون العمل المادة (٤٤) فأنه مع مراعاة أحكام المواد (٧٥، ٧٦، ٧٧) من قانون تنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضي فى مسائل الأحوال الشخصية الصادر بالقانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠،لا يجوز فى جميع الأحوال الاستقطاع أو الحجز أو النزول عن الأجر المستحق للعامل لأداء أي دين إلا فى حدود ٢٥% من هذا الأجر ، ويجوز رفع نسبة الخصم إلى ٥٠ % فى حالة دين النفقة

وعند التزاحم يقدم دين النفقة ثم ما يكون مطلوبا لصاحب العمل بسبب ما أتلفه العامل من أدوات أو مهمات أو استردادا لما صرف إليه بغير وجه حق، أو ما وقع على العامل من جزاءات .

ويشترط لصحة النزول عن الأجر فى حدود النسبة المقررة بهذه المادة أن تصدر به موافقة مكتوبة من العامل .

وحسب ما نص عليه قانون العمل فيجب موافقة كتابية من العاملين عند تخفيض الأجور وتكون بنسبة ٢٥% مع رفع النسبة في حالة واحدة وهي دين النفقة، واذا تم عكس ذلك فيكون مخالف للمادة (٤٤) من قانون العمل.
ويمنح القانون صاحب العمل الحق فى تخفيض رواتب العاملين بما يصل إلى النصف "بشكل مؤقت"، في حالة عدم قدرة العاملين على القيام بواجباتهم ومسئولياتهم الوظيفية بسبب حدوث حالات القوة القاهرة، ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك فى عقد العمل الموقع مع الموظف أو سياسات الشركة، ولا يجوز لأصحاب العمل تنفيذ شروط عقد العمل في حالات القوة القاهرة – شريطة أن تكون على أساس مؤقت ولا تقلل من حقوق الموظفين.

يعرّف القانون "حالة القوة القاهرة" باعتبارها كل حدث يستحيل توقعه أو دفعه، وتشمل الحروب والاضطرابات المدنية وأعمال الشغب والإضرابات، والأوبئة والحرائق والفيضانات والزلازل وغيرها من الحوادث التى لا يمكن التنبؤ بها وتخرج عن سيطرة الطرف المتضرر ".

وبحسب الجزء الثالث من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمصدقة عليه مصر في مادته (٦) بأن:

١* تعترف الدول الأطراف في هذا العهد بالحق في العمل، الذي يشمل ما لكل شخص من حق في أن تتاح له إمكانية كسب رزقه بعمل يختاره أو يقبله بحرية، وتقوم باتخاذ تدابير مناسبة لصون هذا الحق.
٢* يجب أن تشمل التدابير التي تتخذها كل من الدول الأطراف في هذا العهد لتأمين الممارسة الكاملة لهذا الحق توفير برامج التوجيه والتدريب التقنيين والمهنيين، والأخذ في هذا المجال بسياسات وتقنيات من شأنها تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية مطردة وعمالة كاملة ومنتجة في ظل شروط تضمن للفرد الحريات السياسية والاقتصادية الأساسية.

---

*١١ : قانون العمل في زمن كورونا
https://www.youm7.com/story/2020/4/7/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84-%D9%81%D9%89-%D8%B2%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%80-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D9%8A%D8%AC%D9%88%D8%B2-%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D8%B2%D8%A7%D9%85/4699972

بنت النيل
Daughter of the nile
حقي ناقص

الشهادة رقم ٢:

"أول ما بدأ الحظر طلبت اني اشتغل انا والقسم الاقتصادي اللي بديره من البيت وقدمت خطة عمل بده، واستنيت مفاوضوات الاتش ار مع الادرة ثم بلغوني إننا هنشتغل نص شهر بنص مرتب، واشتغلت شهرين من البيت وبعد كده نزلت اسبوع المكتب واسبوع من البيت، وبعد كده ولغاية دلوقتي انا بشتغل نص شهر من المكتب بنص مرتب ومازلنا ع الوضع ده"."أول ما بدأ الحظر طلبت اني اشتغل انا والقسم الاقتصادي اللي بديره من البيت وقدمت خطة عمل بده، واستنيت مفاوضوات الاتش ار مع الادرة ثم بلغوني إننا هنشتغل نص شهر بنص مرتب، واشتغلت شهرين من البيت وبعد كده نزلت اسبوع المكتب واسبوع من البيت، وبعد كده ولغاية دلوقتي انا بشتغل نص شهر من المكتب بنص مرتب ومازلنا ع الوضع ده".

وما جاء ايضاً من شهادات من تعرضت ٣ شابات إلى الفصل من العمل إذ تم إبلاغهن أن الموقع الإليكتروني الذي يعملن به سيغلق نهائيا بسبب الجائحة ولم يتم تعويضهن

وقالت الشابات:

"- جاتلي رسالة ع الواتساب ان الموقع مش هيقدر يكمل بسبب الازمة وقبلها بشهرين تم خفض الراتب

- كنت بشتغل في موقع صحفي طبي، وبعد أزمة الكورونا اضطرينا اننا نشتغل من البيت بدل الموقع، وبعدها فعلا كملنا مدة من البيت بنفس الراتب ولكن مع إضافات بسيطة في الشغل وبعدها تم إبلاغنا بأن الموقع محتاج تطوير واننا هنرجع بعد اسبوع بس للأسف مرجعناش، وتم إبلاغنا بعدها بأن الموقع هيتقفل نظرا لأزمة كورونا وتأثيرها على مسار العمل وعلى الربح.

- مسدج ع الواتساب إن الممول وقف التمويل"

وطبقاً للمادة ١١٨ من قانون العمل إذا أنهى صاحب العمل عقد العمل دون إخطار أو قبل انقضاء مهلة الإخطار التزم بأن يؤدى للعامل مبلغا يعادل أجره عن مدة المهلة أو الجزء الباقي منها ، وفى هذه الحالة تحسب مدة المهلة أو الجزء الباقي منها ضمن مدة خدمة العامل, ويستمر صاحب العمل في تحمل الأعباء والالتزامات المترتبة على ذلك

أما إذا كان الإنهاء صادرا من جانب العامل فإن العقد ينتهي من وقت تركه العمل .

ونصت المادة ١١١ يجب أن يتم الأخطار قبل الإنهاء بشهرين إذا لم تتجاوز مدة الخدمة المتصلة للعامل لدي صاحب العمل عشر سنوات وقبل الإنهاء بثلاثة أشهر إذا زادت هذه المدة على عشر سنوات .
وما تم رصده أثناء الأستطلاع هو مخالف لقانون العمل المصري الذي ينص على (العقد غير المُحدد بمدة يُمكن لأي طرف أن ينهيه بشرط إخبار الطرف الآخر بمدة كافية، كما يجب أن يوضح الطرف الذي يرغب في إنهاء علاقة العمل سواء كان العامل أو صاحب العمل، مبررات قوية لذلك.

خاتمة :

مع رصد حركة بنت النيل كيف أثرت أزمة جائحة فيروس كوفيد١٩– علي النساء اقتصادياً، وجد أن هناك فئات لم تدخل ضمن حماية الدولة، كالقطاعات الصحية الخاصة و الاعلامية والثقافية والعاملات في المهن الحرة ، حيث لم يتم وضع تدابير لمثل هذه القطاعات والتي تضررن منها، حيث لم تلتفت الدولة لمثل هذه العمالة والتي جاء بها العديد من الانتهاكات كالفصل التعسفي وخفض الرواتب دون تحديد مدة أو تعويض، كما تعرضن النساء والفتيات إلي الفصل التعسفي ومواجهة مخاطر ظروف العمل القاسية وهن ميعلات ويتدبرن أمر أنفسهن، وما حدث من انتهاكات لهن مخالف لقانون العمل المصري والعهد الدولي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والذي يعامل نفس معاملة قوانين مصر المحلية بعد التصديق عليه من جانب " مصر"، وبناءاً علي تلك الورقة توصي حركة بنت النيل:–

١/ينبغي علي الدولة وضع سياسات وتدابير تحمي النساء في هذه القطاعات من الأنتهاكات التي يتعرضن لها أثناء أزمة جائحة كورونا.
٢/علي الدولة توفير خط ساخن لتلقي شكاوي النساء العاملات في هذه القطاعات أثناء الجائحة وما بعدها لحمايتهن داخل اماكن العمل.
٣/ينبغي علي الدولة اجبار مثل هذه القطاعات علي وضع لوائح داخل مؤسسات العمل لحماية العاملات بها التي تكفل لهن الحماية القانونية.
٤/علي الدولة أن تنظر بعين الاعتبار إلي غياب العدالة الجندرية في سوق العمل مع النساء ومن ثم يجب علي الدولة اصدار قوانين تراعي العدالة الجندرية في قطاعات العمل.
٥/ينبغي علي الدولة توفير الرقابة اللازمة واتخاذ الاجراءات التي تضمن حماية النساء العاملات في تلك القطاعات السابق ذكرها.